

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1997/6
18 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة

٢٥-٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧

مقترحات بشأن تيسير الاستجابة لطلبات تقديم التقارير الوطنية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢- ١	مقدمة
٢	٦- ٣	أولا - نطاق متطلبات تقديم التقارير
٢	٤- ٣	ألف - التقارير المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة
٣	٦- ٥	باء - المتطلبات الأخرى لتقديم التقارير
٣	٨- ٧	ثانيا - إجراءات المتابعة/عملية التشاور
٤	١٦- ٩	ثالثا - استنتاجات جرى التوصل إليها ومقترحات بشأن التيسير
٥	١٥	رابعا - مقترحات للعمل/اتخاذ إجراءات في المستقبل

مقدمة

١ - في الجلسة الرابعة المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٦، أحاطت لجنة التنمية المستدامة علماً بالفقرة ٦ من مقررها ٨/٤ بشأن المعلومات التي تقدمها الحكومات والمنظمات، بأنه في الفترة التي أعقبت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، واجهت الدول عدداً متزايداً من طلبات تقديم التقارير في ميدان التنمية المستدامة. ومن أجل تخفيف ازدواجية الأعمال، طلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يتعاون مع الدول المهتمة بالأمر من أجل تزويد اللجنة، في دورتها الخامسة، بمقترحات من شأنها تيسير تقديم التقارير الوطنية في ميدان التنمية المستدامة. ويمكن للموجزات القطرية أن تشكل الخطوة الأولى نحو تيسير متطلبات تقديم التقارير. وأعد هذا التقرير استجابة لهذا الطلب.

٢ - وتزايد القلق إزاء العدد المتزايد من التقارير الوطنية التي يُطلب إلى البلدان تقديمها وجرى الإعراب عنه في محافل مختلفة. ولاحظت الدول الأعضاء أنه يتعين عليها أن تقوم بإعداد تقارير ليس فقط من أجل اللجنة ولكن أيضاً للاستجابة لمتطلبات الاتفاقيات والاتفاقات التي جرى التوصل إليها في المؤتمرات الكبرى وبرامج العمل العالمية. وبالنسبة لجميع البلدان، فإن الطلبات تشكل عبئاً؛ ولكن بالنسبة للبلدان ذات القدرة المحدودة، فإن العبء أصبح ثقيلاً. وأصبح من الواضح أيضاً أن بعض المعلومات المطلوبة مزدوجة وزائدة عن الحاجة.

أولاً - نطاق متطلبات تقديم التقارير

ألف - التقارير المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة

٣ - عملاً بالمقرر الذي اتخذته اللجنة في دورتها الأولى، في عام ١٩٩٣، فإن الحكومات والمنظمات مدعوة إلى تقديم معلومات إلى اللجنة بغية إتاحة الفرصة لها لرصد التقدم على الصعيد الوطني في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٤ - وعند التحضير لدورتها الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ١٣ (ب) من قرارها ١١٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، إلى الأمين العام أن يتولى إعداد نبذات قطرية تعرض بإيجاز التقدم المحرز والعقبات التي صودفت في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني، يجري تجميعها على أساس ما يرد من معلومات وطنية بالتنسيق الوثيق مع الحكومات المعنية. وجرى إعداد تلك النبذات، التي تغطي جميع فصول جدول أعمال القرن ٢١، وجرى

توفيرها إلكترونياً وكذلك في شكل نسخ مطبوعة، مما يسهل استخدامها، كما اقترحت اللجنة، كأساس للتيسير.

باء - المتطلبات الأخرى لتقديم التقارير

٥ - في سياق الاتفاقيات، تُطلب المعلومات الوطنية بغية رصد امتثال الأطراف لتنفيذ الاتفاقيات. والاتفاقيات التي تتطلب تقديم تقارير عن قضايا التنمية المستدامة تشمل: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، واتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتتراوح الطلبات بين معلومات عن التشريع الوطني وبيانات ذات تقنية مرتفعة وتفصيلية على الصعيد الوطني. فقد صاغت معظم الاتفاقيات أو في سبيلها لصياغة مبادئ توجيهية لمساعدة البلدان على تقديم التقارير، ويتطلب معظمها وضع استراتيجيات وطنية.

٦ - وطلب أيضاً عدد من التقارير الوطنية الشاملة في سياق الإعداد للمؤتمرات الكبرى التي عقدت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأسفرت تلك المؤتمرات أيضاً عن طلبات المعلومات بشأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها وطلبات لمتابعة خطط العمل العالمية. وناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي المسألة في استنتاجاته المتفق عليها ١/١٩٩٥، وطلب إلى الأمين العام إعداد قالب موحد ومبسط تستطيع الحكومات استخدامه في إعداد المعلومات عن موضوع واحد أو مجموعة من المواضيع. واستجابة لهذا الطلب، أشار الأمين العام في تقريره عن تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٥ (E/1996/59)، إلى أن الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمانة العامة إعداد نبذات قطرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٧ بغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأشار أيضاً إلى الحاجة إلى بذل جهود مماثلة لمتابعة المؤتمرات الأخرى.

ثانياً - إجراءات المتابعة/عملية التشاور

٧ - في هذا السياق وبغية التحقق من مدى متطلبات تقديم التقارير وتحديد التداخلات، أُجري مسح لمتطلبات تقديم التقارير (انظر المرفق الأول) وجرى إعداد جدول زمني لتقديم التقارير (انظر المرفق الثاني). وأجريت مشاورات فيما بين الوكالات في ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أسفرت عن وضع تقرير يتضمن مقترحات بشأن التيسير لطرحها للمناقشة في الجلسة التاسعة للجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة (٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧). وفي وقت لاحق، قام نائب الرئيس المسؤول للجنة، بناء على طلب اللجنة، بإجراء مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٧.

٨ - وكان التركيز خلال ذلك على تيسير عمليات تقديم التقارير، وهي تتعلق بطلب معلومات من الحكومات، ولا تتعلق بمنتجات تلك الطلبات، على أن يوضع في الاعتبار أن تلك التقارير ذاتها قد أُعدت بصفة عامة استجابة لالتزامات قانونية أو ولايات تشريعية. وفي ضوء هذا النطاق، اقتصرَت العملية على المعلومات التي طُلبت في سياق الأمم المتحدة. وكان هناك مع ذلك اقرار بحقيقة أن بلدانا عديدة يطلب منها أيضا تقديم تقارير استجابة لطلبات من المنظمات الإقليمية وسائر المنظمات غير التابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفضلا عن ذلك، كان التركيز أساسا على متطلبات تقديم التقارير الناشئة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

ثالثا - استنتاجات جرى التوصل إليها ومقترحات بشأن التيسير

٩ - استنادا إلى الجلسات والمشاورات التي جرى وصفها أعلاه، جرى توجيه انتباه اللجنة إلى المقترحات الواردة أدناه لكي تنظر فيها وتتخذ قرارا بشأنها.

١٠ - وينبغي تقاسم المعلومات المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١ عن طريق طلبها من الحكومات بحيث لا يطلب إليها تقديم نفس المعلومات إلى أكثر من مؤسسة وأمانة اتفاقية تابعة للأمم المتحدة.

١١ - وينبغي مواصلة تقديم المعلومات الصادر بها تكليف من صكوك ملزمة قانونا، وكذلك من مقررات وقرارات الهيئات الحكومية الدولية إلى الأمانات المختصة. وفضلا عن ذلك، ينبغي لسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تطلب معلومات وطنية أن تواصل القيام بذلك. وفي كلتا الحالتين، ينبغي أن توفر الأمانات المختصة هذه المعلومات، ولجدول أعمال القرن ٢١ حسب الاقتضاء، لأمانة لجنة التنمية المستدامة، لإدراجها في النبذات القطرية المستكملة في المستقبل. ودون المساس بمقررات اللجنة في المستقبل، لا ينبغي أن يطلب إلى البلدان تقديم هذه المعلومات بصورة منفصلة إلى اللجنة ما لم تكن قد قامت بإبلاغها في وقت سابق (على سبيل المثال عندما تكون التقارير مطلوبة بموجب إحدى الاتفاقيات ولكن البلد غير طرف في تلك الاتفاقية). وجرى الاتفاق أيضا على أن يكون للحكومات في جميع الأوقات الحرية في أن تقدم تقارير أخرى إلى اللجنة أو إلى أي هيئة أخرى، لا سيما عندما تجد أن عملية تقديم التقارير مفيدة لتخطيطها الاستراتيجي الخاص وعملية صنع القرارات القائمة على المشاركة.

١٢ - وينبغي للمنظمات التي لم تفعل ذلك بعد أن تسير في اتجاه توفير معلوماتها إلكترونيا، على أساس كل قطر على حدة، بطريقة تسهل الوصلات الإلكترونية فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأمانات الاتفاقيات. وينبغي تكامل عملية التيسير مع برنامج العمل ذي الصلة بالعملية المشتركة بين الوكالات لتحسين الوصول إلى معلومات منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى المقررات السابقة للجنة واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، فإنه يجري إتاحة هذا الوصول من خلال إنشاء موقع للتنمية المستدامة على نطاق المنظومة على الشبكة العالمية في عام ١٩٩٧، مما

سيوفر الوصلات فيما بين قواعد البيانات ذات الصلة. ومن المعتمد أن تكون الملفات القطرية جزءاً من الموقع على الشبكة (انظر المرفق الثالث).

١٣ - وينبغي استكمال الجدول الزمني لتقديم التقارير (انظر المرفق الثاني) سنوياً وإتاحته للجنة التنمية المستدامة والهيئات الحكومية الدولية، وكذلك إلكترونياً. وجرى تحرير الجدول الزمني بغية تحديد جميع المتطلبات الرئيسية لتقديم التقارير في ميدان التنمية المستدامة حتى سنة ٢٠٠٠. ومن المعتمد بيان كيفية ترابط مختلف التقارير المطلوبة، ومساعدة الحكومات في التخطيط لجميع التقارير المتصلة بالتنمية المستدامة. وجرى تعميمها على جميع أمانات الاتفاقيات ومديري المهام، ولكنها لا تزال تحتاج إلى استكمال.

١٤ - واقترح أيضاً هدف أطول أجلاً لكي تنظر فيه اللجنة، لا سيما التحرك نحو الإنشاء المحتمل لمواقع على الشبكة للتنمية المستدامة الوطنية بواسطة كل دولة عضو. وستتيح هذه المواقع على الشبكة لكل بلد أن يدخل البيانات اللازمة كجزء من متطلبات تقديم تقاريره إلى جميع الهيئات المختصة، وكذلك المعلومات الأخرى التي يتعين أن يحددها البلد. ويمكن استخراج المعلومات عندئذ من الموقع على الشبكة الوطنية إلكترونياً، وبالتالي التغلب على الحاجة إلى طلب المعلومات. وسيساعد مثل هذا النهج في ربط المؤسسات والإدارات داخل البلد؛ وسيزود جميع صانعي القرارات في ذلك البلد بمعلومات شاملة؛ وسيسهل تقاسم المعلومات على نطاق دولي.

١٥ - ومن المفهوم أن بعض البلدان قد تحتاج إلى مساعدة تقنية و/أو مالية لتحقيق هذا، وكذلك لبناء القدرات في مجال تقديم التقارير بصفة عامة، وينبغي أن يوضع هذا في الاعتبار عند وضع أي برنامج عمل من هذا القبيل.

١٦ - وهناك نشاط ذي صلة يتمثل في إصدار دليل يتعلق بتقديم التقارير عن التنمية المستدامة وفقاً للمبادئ التي وضع على أساسها "الدليل المتعلق بتقديم التقارير عن حقوق الإنسان"^(١). والدليل الأخير عبارة عن دليل مرجعي للبلدان يتضمن معلومات عامة عن عملية تقديم التقارير والمبادئ التوجيهية لتقديم التقارير بموجب ستة صكوك رئيسية لحقوق الإنسان. ويمكن أن يستخدم دليل مماثل للتنمية المستدامة كدليل تدريبي ومرجعي للبلدان، ويمكن في جملة أمور أن يتضمن المصنوفة والجدول الزمني والمبادئ التوجيهية لتقديم التقارير إلى مختلف الاتفاقيات وسائر المنظمات. وفي المشاورات غير الرسمية مع الدول الأعضاء، اقترح النظر في تجميع وإعداد هذا الدليل.

رابعاً - مقترحات للعمل/اتخاذ إجراءات في المستقبل

١٧ - استناداً إلى ما سبق، قد تود اللجنة النظر في برنامج العمل التالي:

(أ) ستواصل الأمانة العامة بذل جهودها لاستكمال وتحديث المعلومات في مصنوفة تقديم التقارير وجدولها الزمني (انظر المرفقين الأول والثاني) حتى يمكن تعميمهما واستخدامهما كأداتين للتخطيط؛

(ب) ستعمل الأمانة العامة مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع أمانات الاتفاقيات ذات الصلة، لتقاسم المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة بطريقة تؤدي إلى تلافي ازدواج الطلبات المقدمة إلى الحكومات للحصول على معلومات؛

(ج) بغية تقاسم المعلومات، سيستمر بذل الجهود في إطار منظومة الأمم المتحدة لتوفير المعلومات الكترونياً، على أساس كل بلد على حدة، بطريقة تسهل عمل وصلات الكترونية فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأمانات الاتفاقيات؛

(د) سيتم ربط عملية التيسير بالعمليات المقابلة لكفالة الوصول المشترك إلى قواعد بيانات منظومة الأمم المتحدة وإنشاء الصفحة الخاصة بالتنمية المستدامة على الشبكة؛

(هـ) ستجري مشاورات داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مع شبكة الممثلين المقيمين، بغية تيسير تقديم الدعم لبناء القدرات على الصعيد الوطني سواء من أجل إعداد التقارير الوطنية أو توفيرها في شكل الكتروني وهو الشكل الملائم للبلد المعني. ودُعيت البلدان المانحة إلى تقديم المساعدة إلى البلدان في هذا الصدد.

حاشية

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.91.XIV.1.

المرفق الأول

مصنوفة تقديم التقارير

المرفق الثاني

الجدول الزمني لتقديم التقارير

المرفق الثالث

الوصول المشترك إلى معلومات منظومة الأمم المتحدة عن التنمية المستدامة: الموقع الخاص بالتنمية المستدامة على الشبكة

الولاية

في دورتها الثالثة، المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٥، فإن لجنة التنمية المستدامة:

"لاحظت أهمية إنشاء نظام موحد أو متوائم فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للوصول إلى قواعد البيانات التابعة لها وذلك بهدف الاشتراك بالكامل في استخدام البيانات وتنسيق جمعها وتفسيرها وتحديد الفجوات فيها، بغرض توصيل بيانات أكثر شمولاً وتكاملاً لصانعي القرارات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي".

ودعت اللجنة أيضاً اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة:

"... إلى وضع تدابير تتعلق بإنشاء مثل هذا النظام الموحد أو المتوائم وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى اللجنة في دورتها الرابعة".

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، نظم في نيويورك الاجتماع الأول بشأن النظم الموحدة المتوائمة للوصول إلى البيانات. ومن بين توصيات الاجتماع إنشاء صفحة بداية للتنمية المستدامة على الشبكة العالمية، مع إنشاء "وصلات سريعة" في قواعد بيانات "القيمة المضافة" يحددها مديري مهام جدول أعمال القرن ٢١.

وفي دورتها السابعة، المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٦، استعرضت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة توصيات الاجتماع المشترك بين الوكالات المشار إليه أعلاه ووافقت على أن هناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات، على أن يوضع في الاعتبار دور لجنة تنسيق نظم المعلومات والمركز الدولي للحوسبة، ودعت مديري المهام لبرنامج توفير المعلومات لصنع القرارات وبرنامج رصد الأرض (إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على التوالي)، أن ينظروا، في جملة أمور، بالتشاور مع مراكز التنسيق في مؤسسات الأمم المتحدة المعنية، في كيفية معالجة مسألة صفحات البداية ذات الصلة بالتنمية المستدامة على الشبكة العالمية وإنشاء وصلات سريعة فيما بينها.

صفحة البداية للتنمية المستدامة: التنظيم والمضمون

قدمت مقترحات اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة، في نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٦، وطلبت اللجنة إلى الإدارة في ذلك الوقت أن تقوم بالتعاون مع سائر مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، وفي نطاق الموارد المتاحة، بإنشاء صفحة بداية للتنمية المستدامة على الشبكة العالمية، مع إقامة وصلات سريعة بقواعد البيانات ذات الصلة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، كوسيلة لتسهيل وصول البلدان إلى مصادر المعلومات المتصلة بالتنمية المستدامة.

وجرى المزيد من المناقشة لمسألة كيفية وضع هذا القرار موضع التنفيذ في حلقة عمل مشتركة بين الوكالات بشأن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة وبرنامج رصد الأرض التي نظمت في جنيف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وترد فيما يلي التوصيات الصادرة عن الاجتماع:

١ - ينبغي أن يتضمن موقع على الشبكة:

(أ) معلومات تاريخية عن التنمية المستدامة؛

(ب) ملفات إقليمية وقطرية عملية، ووصلات بملفات المدن في أماكن أخرى؛

(ج) ملفات المؤشرات العملية؛

(د) ركن للشباب؛

(هـ) قضايا رئيسية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(و) وثائق ذات صلة باللجنة وبالمراكز الأخرى؛

(ز) معلومات عن الشركاء في التنمية المستدامة؛

(ح) أنشطة التنمية المستدامة.

وقد يتضمن موقع الشبكة أيضا قسما عن الأفكار الجديدة والناشئة وقسما آخر عن آليات استعمال التغذية المرتدة.

٢ - ينبغي استكمال جميع المعلومات ببطاقات البيانات والمصادر لكفالة أنها دقيقة ومستكملة.

- ٣ - ستدرج فقط المعلومات الرسمية في موقع الشبكة.
- ٤ - سيبذل كل جهد ممكن لجعل الوصول إلى المعلومات ممكناً بما في ذلك إتاحة خيار إلغاء الرسوم البيانية؛ وإنشاء مواقع عاكسة في منطقتين أو ثلاث مناطق زمنية مختلفة؛ ومواصلة إتاحة المعلومات في شكل مطبوع أو بوسائل الكترونية أخرى، مثل مواقع غوفر والبريد الإلكتروني.
- ٥ - ستتولى إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة إنشاء موقع الشبكة وصيانته. وستحتفظ الإدارة أيضاً ببعض البيانات الأساسية، لا سيما المتعلقة بالملفات الإقليمية والقطرية، والتي جرى وضعها على أساس النبذات القطرية التي أعدت للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٧.
- ٦ - اتساقاً مع مبادئ التبعية والكفاءة والاقتصاد، سيجري الوصول إلى معلومات أخرى من خلال وصلات بمواقع الشبكة التابعة لمؤسسات وهيئات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وستضطلع تلك المؤسسات بمسؤولية تنظيم البيانات في صفحات البداية الخاصة بها تمشياً مع هذا النهج.

موقع التنمية المستدامة على الشبكة: الحالة الراهنة

جرى توفير أموال من خلال الميزانية العادية القائمة للإدارة لدعم عمل اثنين من الخبراء الاستشاريين، القائمين بتصميم موقع الشبكة. وسيتيح التصميم البحث عن المعلومات حسب البلد أو المسألة أو المؤشر. وسيولي أيضاً، حسب النص، أولوية عليا على إقامة وصلات بالمواقع الأخرى على الشبكة العالمية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. ويجري تمويل خبير استشاري ثالث من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهو يعمل في إطار الشكل الذي جرى تصميمه خصيصاً لموقع التنمية المستدامة لمنظومة الأمم المتحدة على الشبكة، وتمثل مهمة هذا الخبير الاستشاري في تزويد الموقع بالبيانات القطرية، كما قدمتها الحكومات من خلال نبذاتها القطرية. وكما أشير من قبل، سيجري فقط إدراج المعلومات الرسمية في الملفات القطرية العملية.

ومن المعتزم إقامة الموقع الجديد للتنمية المستدامة لمنظومة الأمم المتحدة على الشبكة وإتاحة إمكانية الوصول إليه في توقيت محدد من أجل الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة، بالرغم من احتمال عدم استكمال تحميل البيانات وإنشاء وصلات حتى ذلك الوقت المحدد.

— — — — —